## المبحث الحادي عشر

# التخطيط السياحي والبيئة

والبيئة بمفهومها الواسع هنا تشمل جميع الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بالإنسان وسنحاول في هذا المبحث دراسة العلاقة بين التخطيط السياحي وجوانب البيئة المختلفة كل على حدا.

### ١- التخطيط السياحي والبيئة الطبيعية:

يشمل مفهوم البيئة الطبيعية هنا الجوانب الفيزيائية ( الطبيعية) وأيضاً الأجزاء المبنية أو تلك التي من صنع الإنسان، فالجوانب الطبيعية يقصد بها عناصر المناخ، التربة، الجيومورفولجيا، مصادر المياه والنباتات والحيوانات البرية والنظام الايكولوجي بشكل عام، أما الجوانب المبنية أو التي من صنع الإنسان فهي كل أنواع المباني والبنية التحتية والمواقع الأثرية والتاريخية القائمة، والحقيقة أن **العلاقة بين التخطيط السياحي والبيئة يمكن دراستها من ثلاثة جوانب رئيسية هي:**

أ- خصائص البيئة الطبيعية والتي تشكل عناصر جذب سياحي.

ب- المرافق السياحية والبيئة السياحية والتي تمثل البيئة المبنية أو التي من صنع الإنسان.

ت- التنمية السياحية واستخدام السياح لمنطقة معينة يولد أثاراً بيئية .

ولتفادي التأثيرات البيئية السالبة هناك ثلاث طرق رئيسية يمكن إتباعها فيما يتعلق بالبيئة السياحية:

١- مراقبة التأثيرات البيئية الناجمة عن التنمية السياحية بما فيها استخدام السياح للمنطقة ومعالجة المشكلات إذا ظهرت.

٢- توفير الإدارة المستمرة للمعطيات الطبيعية التي تشكل عناصر الجذب السياحي.

٣- صيانة البيئة وتطبيق إجراءات لتحسين بشكل مستمر في المناطق السياحية .

## ٢- أنواع التأثيرات البيئية:

**التأثيرات الإيجابية :**

إذا تم تخطيط التنمية السياحية بشكل جيد وتمت مراقبة السياح بطريقة ناجحة فيمكن المحافظة على البيئة وتحسنها بطرق مختلفة هي:

**أ- المحافظة على المعطيات الطبيعية الهامة:**

تساعد السياحة في تبرير دفع تكاليف عمليات الحفاظ على المواقع الطبيعية الهامة مثل: تطوير العمليات الطبيعية وإنشاء الحدائق الوطنية والإقليمية كونها عناصر جاذبة للسياح.

**ب- المحافظة على المواقع الأثرية والتاريخية والمعمارية:**

أي إذا لم يتم الحفاظ عليها ستتعرض للدمار والتدهور، وبالتالي يضيع التراث التاريخي التقليدي للمنطقة، والواقع أن معظم إجراءات المحافظة على المعطيات الأثرية والتاريخية ذات جدوى اقتصادية ممتازة لأنها توفر عناصر جذب سياحي.

**ج- تحسين نوعية البيئة :**

توفر السياحة الحوافز لتنظيف البيئة من خلال مراقبة الهواء، الماء، التلوث والضجيج، رمي النفايات وغيرها من المشاكل، كذلك تساهم السياحة في تحسين الصورة الجمالية للبيئة من خلال برامج تنسيق المواقع، التصاميم الإنشائية المناسبة، استخدام اللوحات التوجيهية وصيانة المباني.

**د ـ دعم البيئة:**

يعمل إقامة وتطوير مرافق سياحية جيدة وتصاميم مختلفة على دعم الطابع الريفي أو الحضري في المواقع السياحية المختلفة.

**ه ـ تحسين البنية التحتية:**

مثل المطارات، الطرق، المياه، الصرف الصحي، أنظمة التخلص من النفايات والاتصالات....الخ.

❖- **التأثيرات السلبية:**

**أ ـ الملوثات البيئية:**

يعمل تخطيط استعمال الأرض السيئ والتصميم غير المناسب للمرافق السياحية والاختيار غير الموفق لمواقع المرافق السياحية في أحيان كثيرة على حدوث كثير من المشاكل والأضرار البيئية، فمثلاً إنشاء فنادق على شواطئ البحار مباشرة يجعل منشآت هذه الفنادق تتعرض للضرر بسبب عمليات التجوية المليحة وتغمر الأمواج العالية هذه المنشآت بالمياه في أحيان أخرى.

**ب ـ الأضرار بالمواقع التاريخية الأثرية :** خاصة إذا لم تتوفر الصيانة المستمرة وإذا غابت الرقابة الدائمة للسياح.

**ج ـ مشكلات استعمالات الأرض:**

إذا لم يتم تطوير السياحة بناء على تخطيط ملائم وواضح لاستعمالات الأرض، فإن السياحة الناتجة ستخلق مشكلات كثيرة في مجال استعمالات الأرض، وإذا لم يأخذ التخطيط السياحي بعين الاعتبار استعمالات الأرض وخدمات البنية التحتية فستكون البنية التحتية محملة بأكثر من طاقتها وينشأ عنها كثافة في حركة النقل وعدم كفاية المياه وأنظمة التخلص من النفايات.

**د ـ النوعية البيئية:**

النوعية البيئية الجيدة لها أهمية ليس فقط للسياح بل أيضاً للسكان المحليين.

### ٣- السياسات البيئية :

هناك سياسات بيئية عديدة لمراقبة التأثيرات البيئية، و التي يمكن تطبيقها لتحقيق تنمية سياحية شاملة لا ينشأ عنها تأثيرات بيئية سالبة وتعمل على تعزيز الآثار الإيجابية بشكل يعمل على تحسين نوعية البيئة في المواقع السياحية، ومن أهم هذه السياسات :

**١- القدرة الاستيعابية:**

**◆أطر تحليل الطاقة الاستيعابية والتأثيرات السياسية:**

بدأ الاهتمام يتزايد في الأدبيات السياحية بمفهوم الطاقة الاستيعابية لأدبيات السياحة والترفية(هول جيه ١٩٧٤، جيتز ١٩٨٣، بيرس١٩٨٩).

إن مفهوم الطاقة ذو أهمية خاصة لمخططي السياحة بسبب الاهتمام المتزايد بالتأثيرات السلبية للسياحة وقابلية المقاصد السياحية على البقاء في المدى البعيد.

وعلى سبيل المثال فإن بتلر(١٩٨٠) يؤكد أن أعداد الزائرين لموقع ما سوف تتناقص إذا ما زادت عن الحد قدرة الموقع على استيعاب السائحين سواء من حيث البنية التحتية أو من حيث النواحي الاجتماعية.

وقد طبق جيتز(١٩٧٧) مفهوم الطاقة الاستيعابية لدراسة المقدرة السياسية والإدارية على احتواء السياحة الجدول( ).إن مفهوم الطاقة الاستيعابية ذو أهمية كبرى لدراسة السياحة بسبب حاجة المناطق السياحية إلى مواكبة تزايد أعداد الزائرين والتغيرات في أسواق الزائرين، وما ينتج عن ذلك من حاجة إلى إحداث تغييرات في البنية التحتية الطبيعية والاجتماعية(بيرس ١٩٨٩).

**جدول المعايير السياسية والإدارية لقياس الطاقة الاستيعابية للسياحة**

| | |
|---|---|
| بعض مكونات القياس | • عملية التخطيط والإدارة<br>• التكاليف.<br>• الكفاءة.<br>• أولويات العمل وتوزيع الموارد. |
| التخوم المحتملة | • الإخفاق في التكيف.<br>• عدم القدرة على تحقيق الأهداف.<br>• عدم تغطية التكاليف.<br>• تغيير الأولويات. |
| مشكلات استخدام المعيار | • صعوبة الوصول إلى التنسيق على المستوى الداخلي.<br>• إمكانية جعل المعيار أكثر فاعلية باستمرار. |

بالرغم من بساطة المفهوم إلاّ أنه من الصعب تعريفه أو تحديده. وقد يختلف معناه باختلاف مستخدميه أو يختلف من مجتمع لمجتمع، ومن نشاط ترويجي لآخر، ومن زمن لزمن، وقد يؤثر فيه:

عدد السياح، ونوع استخدامهم( سلوكاً) ، ومدة بقائهم، ومتطلباتهم الثقافية أو الترفيهية أو الدينية أو الأثرية.....الخ.

هذا وقد عرّف الباحث (صلاح الدين خربوطلي 2002 ) معنى القدرة الاستيعابية :" بأنها الاستخدام الأقصى لأي موقع دون التسبب بتأثيرات سلبية على الموارد أو راحة الزائر ، أو تسبب أثراً سلبياً على الاقتصاد والمجتمع أو الثقافة في المنطقة.

**- احتساب السعة (القدرة ) الاستيعابية:**

يتم تقسيم المنطقة بحسب توظيفها السياحي، ويقدر لكل قسم معدل منفرد خاص لعدد الزوار وتستخدم لذلك وحدة قياس م٢ /شخص، وهذا المعدل يتبع ثلاثة أصول تؤدي لحسابه وهي:

أ- المادة أو مزايا ومقومات المنطقة ( أي العرض)

ب- حجم الطلب " دوافع السفر وعدد السياح" ( أي الطلب).

ت- التناسب بين المادة والطلب ( أي التنظير).

وبعد دراسة تلك الأصول بدقة يمكن حساب طاقة الاستيعاب وحدوده كما يلي:

$$\text{طاقة الاستيعاب} = \frac{\text{المساحة المستخدمة من قبل الزوار}}{\text{معدل استخدامات الزوار}}$$

ومعدل استخدامات الزوار اليومي يحسب كما يلي:

مجموع الزيارات = طاقة الاستيعاب × معامل التناوب.

$$\text{ومعامل التناوب للزوار} = \frac{\text{عدد ساعات العمل المحددة}}{\text{معدل ساعات الزيارة الواحدة}}$$

كما تشير إحدى الدراسات التي أجريت على القدرة الاستيعابية للمناطق السياحية المختلفة إلى عدد الأشخاص الذين يستوعبهم كيلومتر مربع واحد فيها، ودون أن يؤثر ذلك على البيئة العامة للموقع السياحي، ولا على الناس المستحمين. والجدول التالي يوضح هذه الإمكانية:

**جدول الإمكانية الاستيعابية للمناطق السياحية**

| المنطقة السياحية أو الترويحية | عدد الأشخاص/ كم٢ |
|---|---|
| طريق مناظر طبيعية رئيسي | 13 |
| طريق مناظر طبيعية فرعي | 3 |
| منظر طبيعي رئيسي | 13 |
| موقع تاريخي رئيسي | 19 |
| منطقة غابات | 63 |
| منطقة تنزه يومي | 38 |
| منطقة شاطئ بحيرة | 31 |
| شاطئ | 250 |

**وهناك ثلاثة اعتبارات تعبر عنها القدرة الاستيعابية وهي:**

١- **قيود بيئية و حيوية:** وتتمثل في عدد الناس الذين يمكن أن يزورا موقعاً دون أن يحدث تلوث للماء أو الهواء أو تحدث التعرية أو إزعاج الحياة البرية.

٢- **قيود ثقافية واجتماعية:** أي عدد الزوار الذين يستوعبهم السكان المحليون دون أن تحدث إزعاجات أو صدام.

٣- **قيود سلوكية ونفسية:** عدد الناس الذين يستطيعون زيارة منطقة دون الشعور بالزحام أو يخشون حدوثه.

وبشكل عام ينظر دارسو السياحة لمفهوم القدرة الاستيعابية من زوايا مختلفة، ويستخدمون خمسة أنواع من المفاهيم المتداخلة :

**a) السعة الفعلية : Redial Capacity**

وهي تشير إلى السعة الفعلية المطلقة لأي مكان أو جاذب سياحي: عدد أماكن السيارات في مواقف المنتزهات، عدد الأسرة في فندق، أو عدد المقاعد في مسرح أو ملعب.....الخ. بناءً على ذلك يتحدد الحد الأقصى لعدد السياح الذين يستوعبهم الجاذب أو النشاط الترويحي.

ويجب أن تدرس القدرة الاستيعابية قبل تطوير أي مكان أو تنفيذ أي مشروع سياحي.

يرتبط مفهوم القدرة الاستيعابية بموسمية السياحة، فطول الموسم السياحي قد لا يزيد عن أسابيع أو شهور محددة مما يسبب تدني كفاءة الاستخدام خلال فترة الركود، ويشكل ضغطاً حاداً على موارد مكان الجذب السياحي . ولعل أفضل مثال على ذلك في موسم الحج مشكلة خدمات الإيواء. فالاستثمار والصرف على خدمات الإيواء – خاصة الفنادق عادة كبيرة جداً ولذلك يمكن لموسمية السياحة أن تجعل الخسارة كبيرة أيضاً، حيث يرتفع الطلب بصورة حادة في فترة قصيرة : لا تتجاوز أسبوعين ثم ينخفض بسرعة بعدها حتى الموسم التالي.

**وهناك خيارات محدودة لمعالجة مشكلة الموسمية هذه من أهمها :**

أ – الاستخدام المتعدد كإقامة حفلات الأفراح والمؤتمرات والمعارض الفنية والحفلات الاجتماعية والبوفيهات المفتوحة.

ب- التخفيضات في أسعار الغرف والأجنحة والصالات والخدمات الفندقية المختلفة. يمكن بهاتين الطريقتين زيادة الطلب والأشغال خلال فترة الركود وبالتالي تقليل مشكلة الموسمية.

**b) السعة الاقتصادية :Economical Capacity**

وتشير السعة الاقتصادية إلى الاستخدام السياحي الأمثل الذي يحقق أعلى مردود اقتصادي للموقع. إن السعة الاقتصادية تشير إلى الحد الأدنى من

الاستخدام الذي يحقق أعلى مردود. على سبيل المثال إذا كانت ثلاثة فنادق تكفي لاستيعاب التدفق السياحي، فإن بناء خمسة لا يزيد المردود الاقتصادي العام ،وإنما فقط يغير في توزيعه.

ونظراً لأهمية الجانب الاقتصادي بالنسبة للقطاعين العام والخاص فإن تقدير السعة الاقتصادية للسياحة في أي مكان يحتاج إلى دراسات خاصة.

**c) السعة البيئية: Environmental Capacity**

وهي تمثل الحد الأقصى للاستخدام السياحي الترويحي الذي يتحمله النظام البيئي ومكوناته كالماء والنبات والحيوان والتربة بأي مكان سياحي، كما يعبر هذا النوع من السعة البيئية عن المدى الذي تبقى فيه البيئة جاذبة للسائح أو الزائر وخاصة من حيث الازدحام أو الاكتظاظ السكان أو مستوى الخدمات فهذه العوامل جميعها، إضافة إلى الافتقار للنظافة، وتقلب الحالة الجوية، والشواطئ ذات الأمواج تنفر السائح من الزيارة والإقامة في الموقع السياحي، وتدفعه إلى البحث عن مكان آخر للترويح والاستخدام.

حيث إن هذه السعة لا تتأثر فقط بالاستخدام العادي وإنما تعتمد بصورة أساسية على كثافة ووتيرة وتوزيع الاستخدام. ويمكن بالإدارة الواعية للنشاط السياحي ترشيد الاستخدام وضبطه في حدود الإطار البيئي. مثلاً إذا سمح بلعب كرة في المنتزهات العشبية فإن وجود /٢٢/ لاعباً في حالة حركة سريعة في مساحة محدودة لمدة/٩٠/ دقيقة ، أو عدم وجود ممرات خاصة في الجبال للسير عليها بدلاً من السير على الحشائش، أو تركز معظم السياح في مكان محدود، كل ذلك قد يسبب إزالة الغطاء النباتي أو يغير من نوعه أو يساعد في انجراف التربة. إذا استمر مثل هذا النمط من الاستخدام لفترة طويلة فقد يتجاوز الطاقة الاستيعابية وتكون إثارة دائمة.

**وهناك أربعة وجهات إدارية تستخدم في هذا المجال:**

أ- المحافظة على الوضع الراهن للنظام البيئي وضبط الاستخدام ( تحديد نوع الاستخدام وتوزيعه ومدته وعدد المستخدمين ) ليتماشى مع ذلك النظام البيئي( كإقامة المحميات).

ب- إنشاء نظام بيئي يناسب الاستخدام المتوقع بدلاً عن تحديد الاستخدام ليناسب النظام البيئي.

ت- غض النظر عن الآثار البيئية للاستخدام أو التدخل فقط عند ظهور المشكلات.

**d) السعة الإدراكية – الحسية:**

بغض النظر عن السعة الاستيعابية الفعلية فقد يرى السائح لأسباب ذاتية – نفسية أن المكان أو المورد السياحي قد تجاوز طاقته القصوى ( أصبح مزدحماً) بحيث لا يتيح له متعة الترويح التي يقصدها. فبعض الأسر تجد في الازدحام السياحي ضالتها المنشودة سواء على الشاطئ أو في المدن السياحية ...، بينما ترتاح بعض الأسر في العزلة والانزواء. فالأسر الخليجية مثلاً بطبيعتها المحافظة وحرصها الشديد على الخصوصية تحتاج لمساحة كبيرة للفصل بينها وبقية المستخدمين الغرباء، مما يجعل إحساسها بالازدحام أسرع وأكثر من الأسر في المجتمعات الأخرى.

**e) سعة التحمّل الاجتماعي : Socialistic Capacity**

وتشير إلى حد أعلى لقدرة المجتمع المضيف على التحمّل والصبر على السلبيات الاجتماعية للسياحة، خاصة السياحة الدولية(International Tourism). فإذا لم يحسن إدارة السياحة بحيث يوضع في الاعتبار خصائص المجتمع المحلي وتوقعاته من السياحة، فسيضيف صبره ويتفاوت رد فعله بين عدم إظهار الود للسياح أو الاحتجاج والشكوى لدى الجهات المعنية بالسياحة أو حتى استخدام العنف ضد السياح - كما يحصل في بعض الدول - عندما يصل الصبر

منتهاه عند بعض الأفراد أو المجموعات ولمختلف الأسباب. والتدفق السياحي حساس لأي درجة من عدم الترحيب. والمشكلة أن هذا التحمل الاجتماعي يتفاوت من شخص لآخر، ومن مجتمع لمجتمع، ومن زمن لزمن. ورغم ذلك حاول دارسو السياحة(TOURISM) قياسه، **فوجدوا مجموعتين من الخصائص.**

**تشكل سعة التحمل الاجتماعي:**

أ – خصائص المكان المستقبل للسياح من تركيبة الاجتماعية والثقافية وخصائص طبيعته الجغرافية.

١- الخصائص الطبيعية للمكان ( كالموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ والمياه والنباتات والحياة الفطرية).

٢- الخصائص الحضارية والخصائص الديوغرافية( المرحلة التنموية ،النظم الاقتصادية والسياسية، والتركيب الاجتماعي، والسكان والكثافة السكانية والتركيب الديغرافي).

- الجنس، العمر، المستوى التعليمي، متوسط الدخل، المهنة،.....

**❖- فيما يتعلق بالخصائص الحضارية لمكان الجذب ثمة وجهتا نظر مختلفتان:**

**الأولى:** ترى أن السياحة يمكن أن تكون وسيلة هامة للتغيير الاجتماعي تزيد في السعة الاجتماعية لتحمل مستجدات وضرورات التطوير والتحدي. وفي المقابل **الثانية** : تقول إن السياحة خاصة الدولية- تتجاوز على خصوصيات الثقافات المحلية وتدمرها، خصوصاً في المناطق الشديدة الحفاظ على تقاليدها وعاداتها وموروثها الشعبي، مما يقلل السعة الاحتمالية،ويسبب أو يزيد التوتر الاجتماعي وعدم الاستقرار.

- أما الخصائص الطبيعية : فيخشى من تدمير التوازن البيئي للمكان السياحي، والإخلال بمكونات البيئة من الماء والتربة والنبات الطبيعي والحيوان...، بحيث يؤدي الاستثمار السياحي ( Investment Tourism)

الجائر إلى ضرر لا يمكن علاجه، إذا غاب عن ناظرنا ترشيد الاستخدام وضبطه ليتماشى مع النظام البيئي القائم دون أذية.

وبشكل عام نستطيع القول إنه كلما كان المكان أو الدولة في مرحلة تنموية عالية وقادرة على تلبية احتياجات السياح زادت السعة الاحتمالية. ويزيد من هذه السعة اتساع حجم المستفيدين فعلياً من السياحة كبيراً.

**خصائص السياح ونوعية سلوكهم:**

**تشمل خصائص السياح :** عددهم، ومدة سياحتهم بالمكان، وتميزهم العرقي والاقتصادي واللغوي والديني، وسلوكهم الاجتماعي. فكلما كبر حجم التدفق السياحي وطال مكث السياح وكلما زادت فرصة إفادة المضيف من وجودهم، خاصة إذا كان هؤلاء السياح يختلفون عرقياً ولغوياً ودينياً وفي العادات والسلوك، وفي المقدرة على الصرف والإنفاق عن أفراد المجتمع المضيف.

## ٤- إجراءات مراقبة التأثيرات البيئية :

تتمثل الإجراءات الخاصة بمراقبة التأثيرات البيئية التي يمكن تطبيقها خلال مراحل الخطة سواء لتفادي المشكلات البيئية أو لحل المشكلات أو لتحسين وصيانة التوعية البيئية بشكل عام فيما يلي :

- تركيب خطوط مياه وأنظمة صرف صحي للفنادق وغيرها من المرافق السياحية لتفادي مشكلات التلوث .
- تطوير نظام للطاقة الكهربائية يوفر الطاقة ويطبق تقنيات الحفاظ .
- استخدام تقنيات مناسبة للتخلص من النفايات مع إعادة استعمال المواد المعالجة لأقصى درجة ممكنة .
- إنشاء نظام تصريف مناسب لتفادي الفيضانات خلال موسم الأمطار .

- إنشاء طرق مناسبة وغيرها من الأنظمة النقل لتفادي الضغط المروري وتحقيق الاستغلال الأمثل الأنظمة النقل الكبرى والعامة ومسارات مرور المشاة .
- توفير مناطق مكشوفة وحدائق ،ومعالجات تنسيق المواقع حول الفنادق وفي المنتجعات بالقرب من عناصر الجذب السياحي في المناطق الحضرية وعند الشواطئ ..... الخ .
- تطبيق أنظمة استعمالات الأرض ومعايير تنموية ملائمة ومبادئ لتحديد المواقع في المناطق السياحية ، ومعايير للارتداد ، خصائص الجذب ، الطرق والكثافات القصوى وارتفاعات المباني .
- المراقبة الحذرة لحجم السياح ومراقبة الاستخدام السياحي في المناطق الطبيعية وغير الطبيعية والثقافية لتفادي الضغط والضرر البيئي .
- تطبيق معايير خاصة للتصميم المعماري ومواد بناء تتلاءم بيئياً ومعمارياً مع استخدام أنظمة تخفيض استهلاك الطاقة في لتصميم .
- تفادي البناء التجاري الطولي على طول الطرق والشواطئ خلال تطبيق أنماط استعمال الأرض المناسبة .
- تطبيق معايير تصميم وملائمة لمراقبة حجم ،وأماكن وضع اللوحات الإعلانية.
- وضع خطوط بعض شبكات البنية التحتية تحت الأرض في المواقع السياحية واستخدام معالجة تنسيق المرافق الأرضية فيها .
- مراقبة رمي النفايات من قبل السياح من خلال برامج التوعية العامة ووضع حاويات، وفرض غرامات على رمي النفايات في غير مواقعها المخصصة .
- صيانة مركبات السياح حتى لا ينشأ عنها تلوث هواء وضجيج والتركيز على استخدام مركبات غير ملوثة مثل :المركبات الكهربائية .

- مراقبة أساليب التخليص من النفايات في القوارب والسفن حتى لا ترمى في الماء .
- منع استخدام القوارب ذات المحركات في المناطق الحسابية بيئياً لمنع تلوث المياه .
- وضع التصاميم الملائمة لمراسي القوارب حتى لا ينشأ عنها ضرر وتلوث .
- تنظيم أساليب بناء الحدائق وصيانة معالجات تنسيق المواقع في المناطق العامة وتشجيع أعمال الصيانة في المناطق المملوكة من القطاع الخاص .
- المحافظة على الصحة البيئة وتطبيق معايير السلامة والبيئة لتفادي الأمراض البيئية ومعدلات الحوادث المرتفعة الناتجة عن الضغط والكثافة المرورية والحرائق وغيرها من الملوثات .
- التخطيط الملائم للمواقع والتصميم الهندسي للفنادق وغيرها من الموافق السياحية لمنع حدوث الأضرار البيئية وخصوصاً الأخطار الناجمة عن الزلازل الأرضية ، والرياح السريعة ،والأمطار والفيضانات ، انجرافات وغيرها ..... الخ .
- فرض المراقبة على كل مما يلي :

١. جمع الأصداف البحرية الحية ، المرجان ، أسماك الزينة ، من قبل السياح ، أو السكان المحليين لأغراض الاتجار بها .
٢. الصيد بالشباك .
٣. تدمير وإزالة رمال الشاطئ والمرجان لأغراض إنشاء المباني .
٤. جمع النباتات النادرة والحيوانات من قبل السياح لأغراض المتاجرة.
٥. قطع الأشجار لإشعال النار في المخيمات .
٦. إطعام الحيوانات البرية .
٧. أي مراقبات أخرى على نشاطات السياح التي قد ينشأ عنها إضرار للبيئة .

## ٥- تقييم المردودات ( الآثار ) البيئية :

وقد قدم بوتر ( Pouter ) عام "١٩٧٨" منهجية مفيدة لتقييم آثار النشاطات التنموية المختلفة على البيئة . وقد قامت هذه المنهجية على الخبرة المستفادة من تحليل بوتر لتقييم للتقيب في اسكتلندا وقد شملت منهجية بوتر ليس فقط تقييم الآثار البيئية Environment Impact الآثار الاقتصادية والاجتماعية ،وهي بذلك تشكل إطار عمل جيداً الاختبار وتقييم آثار التنمية السياحية وهي أيضاً تصلح لتقييم المشاريع المستقبلة وتلك التي تم تنفيذها التي تحت التنفيذ

**وتتكون منهجية بوتر من تسع خطوات متسلسلة لتقييم الآثار هي :**

١. دراسة البيئة الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة .
٢. التنبؤ بالمستقبل قبل أن تباشر مشاريع التنمية السياحية .
٣. دراسة التنمية السياحية من حيث المحتوي والإجراءات ( دراسة واختبار ومشاريع التنمية السياحية ) .
٤. التنبؤ بالمستقبل إذا ما بوشرت مشاريع التنمية السياحية وكذلك إذا ما تم إنجازها والإنتهاء منها .
٥. تحديد الفرق نوعاً وكما النقطة (ب) والنقطة (د) .
٦. اقتراح إجراءات نظرية وعملية للتقليل من الآثار السالبة ،وغير الملائمة .
٧. تحليل الآثار ومقارنة البدائل .
٨. عرض النتائج .
٩. اتخاذ القرار .

**وفيما يلي نموذج لتقييم الآثار البيئية يشتمل على ما يلي :**

- تلوث الهواء .
- تلوث المياه السطحية .
- تلوث المياه الجوفية .
- تلوث شبكة المياه المحلية .

- التلوث الضوضائي .
- مشكلة التخلص من النفايات الصلبة .
- مشكلات تصريف المياه والفيضانات .
- تدمير وتضرر النباتات والحيوانات .
- الاختلال والتدمير البيئي .
- مشكلات استعمال الأرض والحركة ضمن منطقة المشروع .
- مشكلات استعمال الأرض والحركة الناشئة في المواقع والمؤثرة على المناطق المحيطية.
- الكثافة المرورية وكثافة المشاة.
- مشكلات جمالية الموقع.
- مشكلات الصحة البيئية ،والأمراض المعدية.
- تدمير المواقع التاريخية والأثرية والثقافية.
- تدمير بعض الخصائص المميزة والهامة للمواقع.
- مشكلات الانجراف والانهيارات والانزلاقات.
- الأخطار الطبيعية مثل الزلازل، البراكين، العواصف ..... الخ.

وأحياناً يمكن استخدام أرقام في عملية التقييم وقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD عام ١٩٧٨) بوضع برنامج بحث لاختبار عمليات حماية وصيانة البيئة من انتشار السياحية حيث تم وضع سلسلة من الخطوات تشكل إطاراً عاماً أنظرا جدول رقم ( ١ ) .

جدول يبين إطار عام لمصادر الضغط والإنهاك البيئي الناجم عن السياحة

| النشاطات الضاغطة | نوع الضغط | الأثر البيئي | إجراءات المحافظة |
|---|---|---|---|
| ١. الإعمار البيئي الدائم: | إعادة بناء البيئة المحلية | تغيير الموطن .<br>تغير في مستوى صحة | انفاق على البيئة<br>اتفاق على إدارة |

| | | | |
|---|---|---|---|
| أ- نشاطات البناء والإنشاء التوسع الحضري<br>بناء شبكات الطرق التسهيلات السياحية الأحواض البحرية وميادين التزلج<br>ب- تغيير استخدام الأرض نتيجة انتشار مناطق لاستجمام . | توسيع عمليات البناء في الأراضي الزراعية . | و معيشة الإنسان .<br>تغير في سكان المجموعات البيولوجية .<br>تغير في نوعية البيئة. | وتحسين البيئة .<br>الاتفاق عل إقامة المتنزهات الوطنية .<br>ضبط وتخطيط شبكات النقل إلى المناطق الاستجمام .<br>إقامة المحميات . |
| ٢. انتشار المخلفات والفضلات بأنواعها بسبب عمليات التحضير والبناء والنقل | ازدياد التلوث .<br>تلوث هواء .<br>تلوث مياه .<br>تلوث ضوضائي .<br>تلوث بالفضلات . | تغيير في نوعية الهواء .<br>تغيير في نوعية المياه .<br>تغيير في صحة الإنسان .<br>تغيير في صحة. المجموعات الحيوية. | إجراءات وقائية لتنقية الهواء وإعادة تدوير الفضلات وبالذات الصلبة . |
| ٣. النشاطات السياحية التزلج<br>- المشي .<br>- الصيد .<br>- الجمع . | اجتثاث الأنواع النباتية وتدهور التربة | تغيير في الموطن .<br>تغيير في المجموعات البيولوجية . | تغيير النظرة إلى البيئة .<br>تغيير النظرة إلى السياحة .<br>اتفاق على مكافحة التلوث بأنواعه من خلال عوائق السياحة .<br>اتفاق على إدارة وحماية وإقامة المحميات |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٤. حركة السكان ونموهم وتزايدهم | الكثافة السكانية | زيادة الطلب على المواد الطبيعية ازدحام .<br>زيادة الطلب على مصادر الطاقة . | خلق مواقف فيما يتعلق بالبيئة والازدحام .<br>تركيز النمو في الخدمات المساندة . |

## ٦- الآثار الاقتصادية – الاجتماعية للسياحة:

تنقسم التأثيرات الاجتماعية الاقتصادية للسياحة حسب أسباب النشأة إلى ما يلي:

أ- تأثيرات اجتماعية اقتصادية تنشأ بسبب الاختلاف في المستويات الاجتماعية الاقتصادية بين السكان المحليين السواح.

ب- تأثيرات اجتماعية اقتصادية ناجمة عن اختلاف في العادات والتقاليد، المعتقدات الدينية، أسلوب المعيشة، السلوك تجاه الغرباء، العلاقة بين السياح والسكان المحليين، كذلك قد يلعب الاختلاف في اللغة بين السياح والسكان المحليين دوراً كبيراً في خلق ظروف محبطة نظراً لعدم القدرة على التفاهم بين الطرفين، أو سوء الفهم الذي قد يحصل. وعموماً يمكن الحديث هنا على نوعين من التأثيرات الاجتماعية – الاقتصادية هي:

- **التأثيرات الإيجابية :**

**التأثيرات الاقتصادية :**

**تشمل التأثيرات الاقتصادية الإيجابية فيما يلي:**

- توفير فرص عمل جديدة وبالتالي دخول جديدة للمنطقة.
- توفير العملة الصعبة وما ينجم عنه من تحسينات في نوعية الحياة ومستوى المعيشة للمجتمع المحلي، ودعم للتنمية الشاملة على المستويين الوطني والإقليمي.

- زيادة الإيرادات الحكومية من الضرائب والرسوم وما ينجم عنه من تطوير للمجتمعات المحلية من خلال تطوير خدمات البنية التحتية ودعم الاقتصاد بشكل عام.
- دعم الأنشطة الاقتصادية الأخرى في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات وذلك من خلال زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والصناعية والتقليدية واليدوية ، وكذلك يزداد الطلب على منشآت النوم ومرافق الخدمات المختلفة فينشط قطاع الإنشاءات.
- تطوير خدمات النقل وخدمات البنية التحتية الأخرى من أجل تلبية حاجات قطاع السياحة.
- تنشيط قطاعات التعليم والتدريب في مجال المهن السياحية المختلفة وتوفير فرص عمل كثيرة للنساء.

**المحافظة على التراث الثقافي:**

وتشمل عمليات المحافظة في هذا المجال كلاً من العناصر التالية:

- المحافظة على المواقع التاريخية والأثرية والأنماط المعمارية المميزة.
- أحياء الفنون التقليدية والصناعات اليدوية والمناسبات التقليدية وبعض مظاهر الحياة المحلية.
- الدعم المالي لصيانة المتاحف والمرافق الثقافية المختلفة مثل، المسارح، وكذلك تنظيم المهرجانات والمناسبات الثقافية كونها عناصر جذب سياحي للسكان المحليين والزوار من الخارج.
- ومن جانب آخر تساهم السياحة في دعم التبادل الثقافي بين المجتمعات (بين السياح والسكان).

**التأثيرات السلبية:**

إذا لم تكن النشاطات السياحية مخططة ومراقبة بشكل جيد، فيمكن أن ينشأ عنها تأثيرات سلبية أو تعمل على عرقلة وإعاقة حدوث التأثيرات الايجابية، ومن هذه التأثيرات ما يلي:

- يفقد المجتمع المحلي الفوائد الاقتصادية للسياحة إذا كانت المرافق السياحية مملوكة من قبل غرباء أو إذا كان معظم المرافق السياحية مملوكاً ومداراً من قبل شرائح سكانية معينة تتمتع بمعظم العوائد الاقتصادية، أمّا في المجتمع المحلي فلا يحصل إلا على نسبة قليلة من الفوائد.
- يقل دور السياحة في توفير عملات صعبة إذا كان جزء كبير من المواد والخدمات المستخدمة لأغراض السياحة مستوردة من الخارج.
- يعمل تركيز النشاطات السياحية في مكان واحد أو عدة أمكنة في الدولة أو الإقليم على خلق تشتت اقتصادي، أي فوارق اقتصادية واجتماعية إذا لم توجد تنمية متخصصة في المناطق الأخرى.
- تساهم السياحة في خلق تشتت في العمالة إذا كانت السياحة تجتذب عدداً كبيراً من العمالة من القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل: الزراعة، والثروة السمكية كونها توفر رواتب أعلى وظروف عمل أفضل.
- تعمل السياحة أحياناً على نشوء استياء من السكان المحليين اتجاه العمالة الوافدة التي تعمل في المرافق السياحة المختلفة وتستأثر بقسم كبير من العائدات السياحية، خصوصاً إذا ما كان الإداريون والفنيون العاملون في المرافق السياحية من الوافدين.
- استياء السكان المحليين من توفر الوقت الكافي للسياح للمتعة والترفية ويتزايد هذا الاستياء بوجود فروق في المستويات الاقتصادية بين السياح والسكان المحليين.

- تزايد الضغط والطلب على الخدمات الأساسية من قبل السياح يدفع السكان المحليين إلى الشعور سلبياً اتجاه السياحة، كذلك يتضايق السياح الداخليون ( السياحة الداخلية) ، من السياح الأجانب إذا ضاقت عناصر الجذب السياحي في مناطقهم بالسياح الأجانب، وأيضاً إذا أغلقت الشواطئ في وجه السكان المحليين وخصصت للسياح الأجانب عندئذ يتملك السكان المحليين شعور بالكراهية اتجاه السياح.
- تعديل الفنون التقليدية والصناعات اليدوية لتتناسب وأذواق السياح نتيجة الاستغلال التجاري الزائد : يعكس عدم تفهم وإحساس بقيمة الثقافة المحلية.
- يؤدي تدني الأنماط الثقافية المستوردة نتيجة الاحتكاك بالسياح إلى ضياع الهوية الثقافية المحلية، كذلك قد تضيع الهوية الثقافية للآثار نتيجة سوء استعمال السياح لها.
- يتأثر السكان المحليون من الشباب بالسياح في الملابس وأنماط الحياة والمعيشة دون تفهم لهذه الأنماط مع إمكانية مسايرتها نظراً لغياب القدرة المالية.
- ينشأ سوء الفهم والتناقض بين السكان المحليين والسياح نتيجة اختلاف اللغة، العادات، القيم، المعتقدات وأنماط السلوك.
- تساهم السياحة في انتشار مشكلات المخدرات، المسكرات والجرائم بأشكالها رغم أنها قد لا تكون السبب الرئيس في تفشي مثل هذه المشكلات

**إجراءات مراقبة التأثيرات الاجتماعية الاقتصادية .**

تتعدد الإجراءات التي يمكن تطبيقها لتحقيق أو منع حدوث التأثيرات الاجتماعية - الاقتصادية السلبية وتعزيز الآثار الايجابية ، **وأهم هذه الإجراءات ما يلي :**

١. الحفاظ على التقليد المميز في الفلكلور والفنون والصناعات اليدوية حتى لو تم تطويرها، وذلك من خلال عمل برامج لمراقبة النوعية والتدريب، والحفاظ أيضاً على المواقع الأثرية والتاريخية .

٢. توفير الحوافز المالية ،وأساليب أخرى لتشجيع الملكية المحلية والإدارة وتشغيل الفنادق وغيرها من المرافق والخدمات السياحية، وذلك لدعم مشاركة السكان المحليين في السياحة .

٣. السماح للسكان المحليين باستخدام عناصر الجذب السياحي بكامل المرافق والخدمات وتخفيض رسوم لهم .

٤. تطبيق إجراءات المراقبة وتنظيم استخدام السياح لمنع الاكتظاظ على العناصر السياحية .

٥. ينبغي توفير مرافق سياحية رخيصة للسكان المحليين إذا لم يتمكن معظمهم من استخدام المرافق القائمة بسبب ارتفاع الكلفة .

٦. توعية السكان سياحياً مع التركيز على مبادئ وفوائد ومشكلات السياحة وكذلك السياسات التنموية الحالية والخطط السياحية للمناطق المختلفة ، وكذلك تعريف السكان المحليين بقيم السياح القادمين وعاداتهم وتقاليدهم ، ويمكن استخدام وسائل الإعلام المختلفة لأغراض التوعية السياحية .

٧. تصميم الفنادق وغيرها بحيث يعكس الأنماط المعمارية المحلية والتقليدية .

٨. تطبيق تقنيات معينة لاختبار أسواق السياح وبرامج التسويق والنشاطات السياحية المختلفة .

٩. تدريب السكان المحليين للعمل في كافة مستويات السياحة لدعم الاقتصاد المحلي وإزالة سواء الفهم وأي تناقض بين السياح والسكان المحليين .

١٠. تطبيق إجراءات صارمة على المخدرات والجريمة سواء على السياح أو السكان المحليين .

❖ **إجراءات تعظيم الفوائد الاقتصادية للسياحة .**

لتعظيم الفوائد للسياحة في الدولة أو الإقليم أو المجتمع المحلي، فإن هناك أساليب مختلفة ينبغي اعتمادها في الخطط الوطنية والإقليمية،

ويمكن للسياحة أن تدعم الفوائد الاقتصادية ، وتعظيم المشاركة فيها من خلال الإجراءات التالية :

**١- دعم وتشجيع العلاقات التبادلية بين القطاعات الاقتصادية :**

ويمكن تشجيع العلاقات التبادلية بين القطاعات من خلال :

- الاستفادة من البضائع والخدمات المنتجة في الدولة أو الإقليم كمدخلات للقطاع السياحي ، وهذا الأسلوب يقلل بدورة من تسرب الأموال المدفوعة لشراء بضائع وخدمات مستوردة .
- تطوير إنتاج المواد المحلية من الأغذية مثل : الخضار والفواكه، منتجات الألبان ، اللحوم الحمراء ، الدواجن ، والأسماك وغيرها والتي تستخدم جميعها في المطاعم .
- إجراء تحسينات أو إضافة أنواع جديدة للإنتاج حسب حاجة الأسواق السياحية من حيث التنويع والنوعية ، لذلك يجب دمج الإنتاج بالتسويق ليتناسب الاثنان وينسجما في المواسم المختلفة .
- تشجيع ودعم المطاعم المحلية والقائمة على المنتجات المحلية على تقديم الواجبات للسياح ، فليس من الضروري أن يأكل السائح الطعام الذي تعود عليه .
- استخدام مواد البناء المنتجة محلياً في إنشاء المرافق والمنشآت السياحية وتصنيع الأثاث وغيرها من البضائع التي تحتاجها الفنادق والمنشآت السياحية الأخرى ، يسّخر التصميم لاستغلال ما هو متاح من المواد

المحلية ، والتصميم بالطبع تتبعه الأنماط المعمارية المحلية والديكورات وغيرها .

**٢- ملكية المرافق والخدمات السياحية :**

يعمل تمليك السكان المحليين للفنادق والمنشآت السياحية كالمطاعم ومكاتب السياحة والسفر .... الخ . على تعظيم الفوائد السياحية وإعطاء الفرصة الأكبر للسكان المحليين لإدارة وتشغيل التنمية السياحية .و لكن في حالة عدم توفر القدرة المالية لدى المجتمع المحلي ، وهو ما تعاني منه معظم المناطق السياحية ، فمن الضروري السماح للاستثمار الخارجي بالمشاركة ولا بّد كذلك من وضع الحوافز لجذب الاستثمار الخارجي وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وتوفير العمالة . وهناك أيضاً الشراكة بين الاستثمار الداخلي والخارجي وهو أسلوب متعارف عليه، وعادة يمتلك الاستثمار الداخلي (٥١٪) من مجمل الاستثمار لضمان الرقابة المحلية للمشروع . ويمكن أن تكون حصة الاستثمار المحلي متمثلة في قطعة الأرض المخصصة للمشروع .

**٣- تعظيم الفوائد الاقتصادية من خلال العمالة المحلية :**

إن استخدام العمالة المحلية في المرافق والخدمات السياحية من شأنه دعم الاقتصاد المحلي ، لذلك فمن الضروري وضع سياسات من شأنها إعطاء الأولوية للعمالة من سكان المنطقة ، لكن ينبغي أن ترافق هذه السياسات برامج تدريبيه لضمان كفاءة العمالة المحلية في الأمور التشغيلية والإدارية التي تحتاجها الأنشطة السياحية .

ويمكن للحكومية أن تضع برنامجًا زمنياً يتم فيه استبدال العمالة الوافدة بالعمالة المحلية حال توفرها بعد التدريب واكتساب الخبرة المناسبة .

**٤- الإدارة المحلية للمرافق والخدمات السياحية :**

يكون للإدارة المحلية للفنادق وغيرها من المرافق السياحية ( بغض النظر عن ملكيتها وجنسية العاملين فيها ) عوائد أكبر وأفضل ، حيث تكون هناك رقابة محلية عل الأنشطة السياحية .

**٥- خدمات السياحة والسفر المحلية :**

لشركات السياحة والسفر العالمية دور أساسي في تنظيم وتشجع الرحلات لمنطقة معينة ، لكن أحياناً تكون مسؤولة عن المكاتب المحلية لعدم توفر الكفاءة المحلية ، وهذا بدوره يؤدي إلى ضياع الدخل وفرص العمل في الاقتصاد وأيضاً يخفف الرقابة المحلية على الأنشطة السياحية ، لذلك بفضل تطوير الشركات المحلية لتتمكن من القيام بالعمل بنفسها .

**٦- التسوق :**

التسوق لشراء الصناعات اليدوية والتذكارية وبعض المواد المعفاة من الجمارك وبعض البضائع المنتجة محلياً هي أنشطة هامة جداً للسياح ، ويمكنها أن تستأثر بحصة معينة من إنفاق السائح والدخل السياحي . ولتشجيع السائح على الإنفاق بشكل أكبر لا بد من توفير وتنويع المعروض من البضائع .

**٧- التوسع في الأنشطة السياحية :**

يعمل تنويع الأنشطة السياحية وإضافة الجديد منها والذي ينال استحسان السياح على زيادة إنفاق السياح وبالتالي زيادة العائدات السياحية ، وهذا الأمر يجب أن يخضع لدراسات جدوى اقتصادية لتبرير الاستثمار في مثل هذا النشاط.